

أثر بعض خصائص الشركة على مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية - دراسة تطبيقية -

The impact of some company characteristics on the level of accounting disclosure in Algerian companies - an applied study -

محمد الصالح فروم	مرورة العتلي*
مخبر اقتصاد، مالية، وإدارة أعمال ECOFIMA جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة - (الجزائر) ms.feroum@univ-skikda.dz	مخبر اقتصاد، مالية، وإدارة أعمال ECOFIMA جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة - (الجزائر) m.latli@univ-skikda.dz

تاريخ القبول: 2023/04/05

تاريخ الاستلام: 2022/12/27

© 2023 by the author. Published by the journal "Afaq" for Economic Studies. All rights reserved.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير مجموعة من خصائص الشركة على مستوى الإفصاح المحاسبي، ولهذا الغرض تم بناء مؤشر إفصاح يتكون من 45 بنداً، وتطبيقه على عينة مكونة من 14 شركة تنشط في قطاعات مختلفة للفترة 2015 - 2020، تم التوصل إلى أن مستوى الإفصاح كان محصوراً بين المتوسط والضعيف. ومن خلال الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد أظهرت نتائج الدراسة وجود ثلاث خصائص لها تأثير معنوي وموجب على مستوى الإفصاح المحاسبي وتمثل في حجم الشركة، عمر الشركة، الإدراج في البورصة من عدمه، في حين لم يكن هناك تأثير معنوي لنوع النشاط، وطبيعة الملكية على مستوى الإفصاح المحاسبي.
الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، خصائص الشركة، مؤشر الإفصاح، الشركات الجزائرية.
تصنيف JEL: M41; M49.

Abstract:

This study aimed to test the extent to which a range of the company's accounting disclosure characteristics had an impact. For this purpose, a 45-item disclosure index was built and applied to a sample of 14 companies active in different sectors for the period 2015 - 2020, it was found that the level of disclosure was limited between average and weak. By relying on the multiple regression model, the results of the study showed three characteristics that had a moral and positive impact on the level of accounting disclosure, namely the size of the company, the age of the company, whether or not it was listed on the stock exchange, while there was no moral impact on the type of activity and the nature of ownership at the level of accounting disclosure.

Keywords: accounting disclosure, company characteristics, disclosure index, Algerian companies

Jel Classification Codes: M41; M49.

* المؤلف المرسل: مرورة العتلي.

I. تمهيد

تعتبر المحاسبة نظام للمعلومات يعمل على نقل الأحداث الاقتصادية لمختلف الأطراف ذات المصلحة، بما يتناسب واحتياجاتهم لمساعدتهم على اتخاذ مختلف القرارات، وهذا عن طريق الإفصاح المحاسبي الذي يعتبر أحد أهم المبادئ الأساسية للمحاسبة.

ومع تنامي حجم المشروعات زادت الحاجة إلى الحصول على المعلومة، وهذا ما أكدته سلسلة الأزمات المالية التي عرفها العالم والانهيارات التي تعرضت لها بعض الشركات الكبرى، حيث أصبحت التقارير والقوائم المالية المتضمنة للمعلومات الإلزامية غير كافية لتلبية احتياجات مستخدميها، كما أنها لا تعبر بصورة صادقة على وضعية الشركة، فهي تغفل عن العديد من المعلومات التي من شأنها التأثير على عملية اتخاذ القرار، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى التوسع في الإفصاح المحاسبي من خلال الإفصاح عن معلومات إضافية بشكل اختياري إلى جانب المعلومات الإلزامية، بغرض تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة، والحكم على الأداء الكلي للشركة، وقد نال موضوع الإفصاح المحاسبي وقياسه اهتمام العديد من الباحثين، كما أشارت الدراسات السابقة إلى أن الإفصاح المحاسبي يتأثر بمجموعة من المحددات التي تؤدي إلى اختلاف مستوياته من شركة إلى أخرى، ومن بين هذه المحددات خصائص الشركة، والتي تعتبر أحد أهم العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي.

● إشكالية الدراسة

شهدت البيئة الجزائرية تغييرات محاسبية لمواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال الدولية، انتهت بإصدار نظام محاسبي مالي جديد SCF، مستمد من معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، ليتم تطبيقه من قبل الشركات الجزائرية بداية من سنة 2010، وقد ركز هذا النظام بشكل كبير على طريقة إعداد وعرض القوائم المالية، بهدف تحسين كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها، وعليه جاءت هذه الدراسة لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي في مجموعة من الشركات الجزائرية، والتركيز على اختبار إذا كان هناك تأثير لخصائص الشركة على مستوى الإفصاح المحاسبي. وعليه يمكن طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص الشركة على مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية؟

● فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية 1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح المحاسبي؛
- الفرضية 2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نوع النشاط ومستوى الإفصاح المحاسبي؛
- الفرضية 3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عمر الشركة ومستوى الإفصاح المحاسبي؛
- الفرضية 4: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين طبيعة الملكية ومستوى الإفصاح المحاسبي؛
- الفرضية 5: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإدراج في البورصة من عدمه ومستوى الإفصاح المحاسبي.

• أهداف وأهمية الدراسة

- يمكن توضيح أهداف الدراسة في النقاط التالية:
- ✓ تحليل محتوى القوائم المالية للشركات الجزائرية، وقياس مستوى إفصاحها المحاسبي؛
- ✓ اختبار أثر مجموعة من خصائص الشركة على مستوى الإفصاح المحاسبي.
- وتكمن أهميتها فيما يلي:
- ✓ المساهمة في بناء مؤشر لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي يشمل المعلومات الإلزامية والاختيارية؛
- ✓ تقديم دليل عملي على واقع إفصاح الشركات الجزائرية، بالإضافة إلى تحديد خصائص الشركة التي من شأنها التأثير على مستوى الإفصاح المحاسبي؛
- ✓ قلة الدراسات التي تناولت محددات الإفصاح المحاسبي في البيئة الجزائرية، حيث نجد أغلب الدراسات ركزت على قياس مستوى الإفصاح المحاسبي دون أن تأخذ بعين الاعتبار محدداته.

• منهج الدراسة وأدواتها

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف صياغة الجوانب النظرية للموضوع، وتحليل محتوى القوائم والتقارير السنوية للشركات محل الدراسة، كما تتبع أيضا المنهج الكمي لاختبار فروض الدراسة عن طريق الأساليب الإحصائية المناسبة، باستخدام برنامج EViews10 وGretl.

• الدراسات السابقة

أجريت العديد من الدراسات والأبحاث حول محددات الإفصاح المحاسبي من بينها نجد دراسة (Inchausti, 1997) والتي تهدف إلى تحديد العوامل التي تؤثر على الإفصاح عن المعلومات المالية للشركات الإسبانية، من خلال بناء مؤشر يتضمن معلومات إلزامية واختيارية، وحسب النتائج المتوصل إليها توجد علاقة بين مستوى الإفصاح المالي وكل من حجم الشركة ونوع التدقيق والإدراج في عدة بورصات، بينما لا توجد علاقة مع نوع الصناعة ودرجة الرفع المالي وتوزيعات الأرباح. كما توصلت دراسة (Alsaed, 2006) التي أجريت على 40 شركة سعودية أن متوسط الإفصاح الاختياري أقل من المتوسط، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح الاختياري، وعدم وجود علاقة مع باقي خصائص الشركة كنوع الصناعة وطبيعة الملكية وعمر الشركة، وغيرها. كما كشفت نتائج دراسة (Shehata, Dahawy, & Ismail, 2014) أن متوسط الإفصاح الإلزامي لمجموعة من الشركات المصرية كان 74%، وأثبتت وجود علاقة ايجابية معنوية بين مستوى الإفصاح وكل من حجم الشركة ونوع التدقيق، وعلاقة سلبية مع السيولة، وعدم وجود علاقة معنوية مع الملكية وعمر الشركة والربحية. أما دراسة (Tasios & Bekiaris, 2014) والتي طبقت على الشركات غير المالية المدرجة في بورصة أثينا فقد توصلت إلى أن مستوى الإفصاح الإلزامي مرتبط بشكل ايجابي بحجم الشركة ودرجة السيولة، كما أنه مرتبط بشكل سلبي بازدواجية دور الرئيس التنفيذي. وكشفت دراسة (Saeedi, Daghani, & Hajian, 2020) أن فترة عمل الرئيس التنفيذي الأطول تعمل على تحسين مستوى الإفصاح

المحاسبي، كما أن ربحية الشركة والسيولة والأصول المملوكة لها تأثير إيجابي على مستوى الإفصاح، على عكس الرافعة المالية والعمر التي لها تأثير سلبي. كما توصلت دراسة (Thin, 2021) التي أجريت على أكبر 50 شركة مدرجة في بورصة فيتنام إلى وجود تأثير إيجابي لكل من حجم الشركة ومعدل نمو الحصة السوقية للقيمة الدفترية ونوع التدقيق، على مستوى الإفصاح الطوعي.

• تقسيمات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيقاً لأهدافها سيقوم الباحثان بالتطرق أولاً إلى الإطار النظري للإفصاح المحاسبي، وبعدها التطرق إلى الجانب التطبيقي من خلال إبراز الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة التطبيقية، ثم عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي

يعرف الإفصاح لغويًا بالكشف أو الإفشاء أو الإعلان، أما في الأدب المحاسبي فهو يعتبر جوهر نظرية المحاسبة فهو يمثل الوظيفة الثانية لها والمتمثلة في الإعلام (شرشافة، 2019)، وقد تعددت الجهات التي عرفت الإفصاح المحاسبي حيث عرفه Moontiz على أنه: "يجب أن تكشف التقارير المحاسبية عن كل ما هو ضروري من معلومات، كما أشار إلى أن الإفصاح ضرورة حتمية لتقديم معلومات غير مضللة لمستخدمي القوائم المالية" (Moonitz, 1961) ويعرف أيضاً أنه: "يشير إلى جميع المعلومات الموجودة في التقارير المالية وليس محددًا فقط بالقوائم المالية، إذ يختص الإفصاح بالقوائم المالية ذاتها أو الأساليب المكملة الأخرى مثل الملاحظات الهامشية، المعلومات عن الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية، القوائم الإضافية والكشوف الملحقة، وتقارير مراجع الحسابات وتحليلات الإدارة والتنبؤات المالية" (أمين السيد، 2005).

أشارت العديد من الدراسات إلى أن تطور الإفصاح يرتبط بشكل وثيق مع تطور نظم المحاسبة، حيث يتأثر مستوى الإفصاح بالنظم القانونية ومصادر التمويل ومستوى التعليم والمستوى الثقافي، إذ أن المتبع للإفصاح المحاسبي خلال السنوات الأخيرة يلاحظ تحسناً في مستوى المعلومات المقدمة، حيث شمل التنوع في كمية ونوعية المعلومات المفصّح عنها، القابلية للقراءة والفهم للمعلومات التي يتم الإفصاح عنها من خلال إضافة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية أو المعلومات الأخرى المرافقة لها، وأيضاً التوسع في طرق وآلية عرض المعلومات من خلال الصحف والمجلات المختصة، أو مواقع البورصات، بالإضافة إلى مواقع الشركات على الإنترنت (سبيل، 2012). سمح هذا التطور بظهور نوعين من الإفصاح هما: الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري، حيث أن الإفصاح الإلزامي عبارة عن نقل للمعلومات الاقتصادية سواء مالية أو غير مالية ضمن القوائم المالية، والتقارير السنوية للشركة وهذا بموجب ما يحدده القانون (Owusu-Ansah, 1998)، أما الإفصاح الاختياري فيشمل أي معلومات تفصح عنها الشركة بصورة تزيد عن الإفصاح الإلزامي (صالح، 2017)، حيث أنه من المتوقع أن يؤدي المستوى العالي من الإفصاح الاختياري إلى تقليل عدم تناسق المعلومات وتحسين الاتصال بين مختلف الأطراف ذات العلاقة، بالإضافة إلى اكتشاف الأخطاء الناتجة عن الاحتيايل أو المخالفات التي تقوم بها الشركات (Awadallah, 2017)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الإفصاح المحاسبي عبارة عن وسيلة إعلام يتم من خلالها عرض وتقديم مختلف المعلومات المتعلقة بالشركة بصورة واضحة، ومعبرة عن الأداء الفعلي للشركة، بهدف مساعدة مستخدميها على اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب، وهو ينقسم إلى نوعين إلزامي واختياري.

ثانياً: النظريات المفسرة للإفصاح المحاسبي

من النظريات المشجعة على التوسع في الإفصاح من خلال اللجوء إلى الإفصاح الاختياري ما يلي:

1. نظرية الوكالة

تنص هذه النظرية على أنه عندما يقوم أحد الطرفين (الموكل) بتفويض سلطة اتخاذ القرار لطرف آخر (الوكيل) تنشأ علاقة بينهما بموجب عقد، يقوم بموجبه شخص أو أكثر (الملاك) بإشراك شخص آخر (الإدارة) لأداء بعض الخدمات نيابة عنهم، وقد أشارت هذه النظرية أن الشركات يجب أن تستثمر في أنظمة المعلومات من خلال التوسع في الإفصاح المحاسبي باعتباره آلية للتخفيف من صراع الوكالة وتخفيض التكاليف الناجمة عن هذا الصراع، بالإضافة إلى ضبط سلوك المدراء والحد من انتهازهم. (Kenned, 2018)

2. نظرية الإشارة

تفترض هذه النظرية أن الشركات ذات الأداء الجيد تميل إلى التوسع في الإفصاح المحاسبي، وتقديم معلومات أكثر فهي تقوم بذلك بإرسال إشارات عن الأداء الجيد للشركة وتميزها عن الشركات الأخرى المتواجدة في السوق، ما جعلها تلجأ إلى الإفصاح الاختياري لتحسين صورتها. (Birjandi, hakemi, & molla sadeghi, 2015)

3. نظرية الشرعية

تستند هذه النظرية إلى فرضية أن هناك عقد اجتماعي بين الشركة والمجتمع الذي تعمل فيه، وفي حالة عدم قدرة الشركة على إرضاء المجتمع يعتبر هذا العقد باطلاً، وبالتالي يؤثر سلباً على قيمة الشركة، (Elshabasy, 2018)، ولتجنب ذلك تحاول الشركات إضفاء شرعيتها من خلال التوسع في الإفصاح المحاسبي عن العناصر البيئية والاجتماعية كدليل على تمسكها بقيم المجتمع المتواجدة فيه. (Guthrie, Petty, Yongvanich, & Ricceri, 2004)

4. نظرية أصحاب المصالح

تركز النظرية على العلاقة بين الشركة والمجتمع، وكيف تتصرف الشركة في هذا المجتمع، وما هو رد فعل الشركة تجاه أصحاب المصالح، ومن خلاله تلجأ الشركات إلى التوسع في الإفصاح المحاسبي رغبة منها في تحسين صورتها، من خلال الاستجابة لطلبات أصحاب المصالح (ابراهيم، 2020)، حيث تؤكد هذه النظرية أن استمرار وجود الشركة وبقائها في السوق يتطلب دعم أصحاب المصالح (Omran & El-Galfy, 2014).

5. نظرية التكاليف السياسية

أشار (watts & Zimmerman, 1978) إلى أن التكاليف السياسية إحدى الطرق التي تستخدمها الحكومة لنقل الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعتبر الشركات أكثر عرضة لإعادة توزيع الثروة بغرض

تحقيق رفاهية المجتمع من خلال فرض قوانين ضريبية أو اجتماعية بالإضافة إلى التأمين، وعليه أشارت العديد من الدراسات إلى أن التوسع في الإفصاح المحاسبي من خلال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية يمكن أن يستخدم من طرف إدارة الشركة كجزء من توجهاتها السياسية، وذلك لتجنب احتمالية التعرض مستقبلاً لتكاليف سياسية باهظة كعقوبات أو غرامات بيئية (عادل، محمود، و شحاتة، 2021). كما يرى أنصار هذه النظرية أن الشركات الخاضعة لتكاليف سياسية مرتفعة وذلك على أساس معيار الحجم، تقوم بالإفصاح عن معلومات أكثر لتخفيض تكاليف الوكالة (زيود، العثمان، و علي، 2011).

6. نظرية احتياجات رأس المال

تنص هذه النظرية على أن الشركات لها دافع لمزيد من الإفصاح المحاسبي رغبة في الحصول على الاحتياجات من رأس المال بأقل تكلفة، حيث يسمح التوسع في الإفصاح بتوفير معلومات كافية للمستثمرين والمقرضين وغيرهم، بالإضافة إلى مساعدتهم في تقييم الأداء المالي وغير المالي للشركة، مما تمكن هذه الشركات من الحصول على تمويل إضافي بأقل تكلفة (ماهر، 2020).

من خلال ما سبق نلاحظ أن جميع هذه النظريات تحاول تفسير أهمية وسبب لجوء الشركات إلى التوسع في الإفصاح المحاسبي من خلال ما يعرف بالإفصاح الاختياري، فهو يزيد من مصداقية القوائم المالية المنشورة ويساعد في اتخاذ القرار، كما أنه يمكن الشركة من تحسين صورتها مع الأطراف ذات المصلحة.

ثالثاً: محددات الإفصاح المحاسبي

يمكن توضيح العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي من خلال مجموعة من الدراسات

السابقة كما يلي:

الجدول 1: دراسات حول تصنيف محددات الإفصاح المحاسبي

صاحب الدراسة	تصنيف محددات الإفصاح المحاسبي
(بالحاج، 2006)	خصائص الشركة المتعلقة بالسوق: حجم الشركة، نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول، حجم مكتب التدقيق، مستوى النشاط الدولي، التسجيل في بورصات عالمية، نوع الصناعة، عمر الشركة. خصائص الشركة المتعلقة بالأداء: الربحية، السيولة. خصائص الشركة المتعلقة بهيكل رأس المال: نسبة المديونية خصائص الشركة المتعلقة بهيكل الملكية: ملكية الإدارة، ملكية المستثمر لأسهم
(AL-ZAROUNI, 2008)	المحددات المتعلقة بالسوق: نوع الصناعة، حالة الإدراج المحددات المتعلقة بالأداء: الربحية، السيولة. المحددات المتعلقة بالهيكل: حجم الشركة، توزيع الملكية المحددات المتعلقة بحوكمة الشركات: تكوين مجلس الإدارة، لجنة المراجعة.

(صالح، 2017)	محددات خاصة بالدولة: البيئة القانونية، الثقافية، الاقتصادية، والاجتماعية.
	محددات خاصة بالشركة: وتتمثل في
	محددات تنظيمية: حجم الشركة، ربحية الشركة، بيئة المعلومات.
	محددات سوقية: شدة المنافسة، نوع الصناعة، سلاسل التوريد.

المصدر: من إعداد الباحثين.

نلاحظ من خلال هذا الجدول اختلاف في عدد ونوع وتصنيف المحددات أو العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي ما بين الدراسات، ولكن هذا لا ينفي أن جميع هذه المحددات مهمة ويمكن أن تؤثر في مقدار المعلومة المفصح عنها، ولكن هذه الأهمية تختلف من بيئة اقتصادية لأخرى.

II. الطريقة والأدوات

يتناول هذا الجزء من الدراسة التعريف بمجتمع وعينة البحث، ومصادر الحصول على المعلومات ومختلف الأساليب الإحصائية المستخدمة، بالإضافة إلى استعراض المتغيرات المعتمدة في بناء نموذج الدراسة.

أولاً: مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الجزائرية المدرجة والغير مدرجة في البورصة، والتي تنشط في قطاعات مختلفة، أما بالنسبة لعينة الدراسة شملت جميع الشركات المدرجة في البورصة طول فترة الدراسة والبالغ عددها 4 شركات، بالإضافة إلى 10 شركات غير مدرجة لتشمل عينة البحث 14 شركة.

ثانياً: مصادر الحصول على البيانات

اعتمد الباحثان في الحصول على المعلومات اللازمة للدراسة على مختلف القوائم والتقارير المالية خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2020، بالنسبة للشركات المدرجة تم الحصول عليها من خلال موقع البورصة الجزائرية والمواقع الإلكترونية للشركات، أما الغير مدرجة فقد تم الحصول على بياناتها من خلال التنقل إلى مقر الشركة.

ثالثاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية، بالإضافة إلى الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد، وذلك بعد التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى مجموعة من الاختبارات للتأكد من صحة النموذج المقدر من الناحية الإحصائية والقياسية، وهذا بالاعتماد على برنامج EViews10 وGretl.

رابعاً: متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

1. المتغير التابع

ويتمثل في مستوى الإفصاح المحاسبي، ويكون ذلك من خلال بناء مؤشر لقياس المعلومات الواردة في القوائم المالية والتقارير السنوية للشركات، وتختلف هذه المؤشرات فيما بينها فنجد دراسات تقوم بقياس الإفصاح الاختياري وأخرى الإفصاح الإلزامي الذي يفرضه القانون، أما في دراسات أخرى يقاس مستوى

الإفصاح من منظور أوسع الإلزامي والاختياري معا (Inchausti, 1997)، وهذا ما تم اعتماده في دراستنا استنادا على منهجية Standard & Poor's، بالإضافة إلى دراسة (قسوم، 2019)، حيث تم بناء مؤشر إفصاح يتكون من 45 بنداً موزع على 5 محاور أساسية كما يشير (الملحق 01)، يأخذ كل بند القيمة (1) إذا تم الإفصاح عن ذلك العنصر في القوائم أو التقارير السنوية للشركة، والقيمة (0) في حالة عدم الإفصاح، حيث تم الاعتماد على هذه الطريقة باعتبارها الطريقة المعمول بها في أغلب الدراسات كدراسة (Tasios & Bekiaris, 2014)، ثم يتم تجميع كل هذه القيم للعناصر المفصوح عنها وقسمتها على القيمة الإجمالية لعناصر التقييم والمتمثلة في عدد بنود المؤشر، للحصول على نسبة إفصاح كل شركة.

2. المتغيرات المستقلة

والمتمثلة في مجموعة من خصائص الشركة وهي:

1.2 حجم الشركة: يعتبر حجم الشركة من المتغيرات الرئيسية في معظم الدراسات، حيث توصلت أغلبها إلى وجود علاقة ايجابية بين حجم الشركة و مستوى الإفصاح المحاسبي على اعتبار الشركات كبيرة الحجم أكثر عرضة للتدقيق من قبل الجمهور، ولكن هذا لا ينفي العلاقة السلبية المدعومة بحقيقة أن الشركات الكبيرة التي تكون أكثر وضوحاً قد تتعرض لهجمات سياسية مثل التهديد بالتأميم، ويمكن قياس هذا المتغير بعدة طرق مختلفة كإجمالي الأصول وحجم المبيعات السنوية (MODUGU & EBOIGBE, 2017).

2.2 نوع النشاط: تختلف كمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات وفقاً لنوع النشاط، حيث تهتم الشركات التي تعمل في نفس المجال بالحصول على نفس المستوى من الإفصاح لتجنب الضغوط التنافسية، كما أن الشركات التي تعمل في قطاعات ملوثة للبيئة غالباً تقدم معلومات أكبر من أجل تجنب الضغوط السياسية، وتحسين صورتها أمام أصحاب المصالح من خلال إبراز مسؤوليتها الاجتماعية (ماهر، 2020).

3.2 عمر الشركة: من المرجح أن تقوم الشركات الأقدم بالإفصاح أكثر من الشركات الجديدة وذلك بسبب سهولة وانخفاض تكلفة جمع البيانات وتحليلها، بالإضافة إلى استقرارها في السوق، على عكس الشركات الجديدة التي قد تخشى الضرر التنافسي الذي قد ينتج في حالة إذا ما أفصحت عن معلومات أكثر (Shehata, Dahawy, & Ismail, 2014). وأيضاً ميلها إلى الاهتمام أكثر بالمؤشرات المالية (Pinheiro, Carraro, Batistella, & Chagas, 2020).

4.2 طبيعة الملكية: يعتبر متغير طبيعة الملكية من أهم المتغيرات التي تؤثر على قرارات واستراتيجيات وتوجهات الشركة، ومن بينها مستوى الإفصاح المحاسبي وطبيعة المعلومات المقدمة، كما يوجد العديد من التصنيفات للملكية الشركات من بينها الملكية العامة والملكية الخاصة، والتي سنعتمد عليها في دراستنا (مرع وعوض، 2015).

5.2 الإدراج في البورصة من عدمه: قد يختلف مستوى الإفصاح بين الشركات المدرجة وغير المدرجة، وهذا يرجع لكون الشركات المدرجة ملزمة بالامتثال لقواعد الإدراج التي يفرضها سوق الأوراق المالية، ففي الجزائر أصدرت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها النظام 01-04 المؤرخ في 08 يوليو 2004، الذي يعدل ويتم

النظام 96-02 المؤرخ في 22 يونيو 1996 والمتعلق بالإعلام الواجب نشره من طرف الشركات والهيئات التي تلجأ علانية إلى الادخار عند إصدارها قيما منقولة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية)، وهذا ما يجعلها تفسح أكثر من الشركات الغير مدرجة.

ويمكن توضيح طريقة قياس كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المعتمدة في هذه الدراسة من خلال الجدول الموالي:

الجدول 2: متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

اسم المتغير	رمز المتغير	نوع المتغير	طريقة القياس
مستوى الإفصاح المحاسبي	DIND	تابع	نسبة عدد العناصر التي أوضحت عنها الشركة إلى إجمالي عناصر المؤشر
حجم الشركة	SIZE	مستقل	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول نهاية كل سنة.
نوع النشاط	ID	مستقل	متغير يأخذ القيمة (0) إذا كانت الشركة ضمن القطاع الصناعي، (1) ضمن قطاع الخدمات، ويأخذ القيمة (2) إذا كانت ضمن القطاع الزراعي.
عمر الشركة	AGE	مستقل	الفرق بين سنة الدراسة وسنة تأسيس الشركة.
طبيعة الملكية	PRO	مستقل	متغير ثنائي يأخذ القيمة (0) إذا كانت الشركة عمومية، و (1) إذا كانت خاصة.
الإدراج في البورصة من عدمه	COT	مستقل	متغير ثنائي يأخذ القيمة (0) إذا كانت الشركة غير مدرجة في البورصة، و (1) في حالة الإدراج.

المصدر: من إعداد الباحثين.

يهدف تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد وفق

المعادلة التالية:

$$DIND_{it} = \beta_0 + \beta_1 SIZE_{it} + \beta_2 ID_{it} + \beta_3 AGE_{it} + \beta_4 PRO_{it} + \beta_5 COT_{it} + \varepsilon_{it}$$

III- نتائج الدراسة ومناقشتها

سيتم استعراض نتائج الدراسة من خلال استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، بالإضافة إلى

مناقشة النتائج المتوصل إليها.

أولاً: تطبيق المؤشر المقترح

بعد إعداد مؤشر لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي، وتطبيقه على الشركات محل الدراسة لمعرفة

نسبة إفصاح كل شركة، تم التوصل إلى وجود تباين في مستوى الإفصاح سواء باختلاف السنوات لنفس

الشركة أو من شركة لأخرى، كل هذا يرجع إلى جملة من المحددات التي من شأنها أن تؤثر في مستوى الإفصاح المحاسبي داخل كل شركة.

وقد تم ترتيب الشركات محل الدراسة ترتيبا تنازليا من أعلى نسبة إفصاح إلى أدنى نسبة مسجلة كما يشير (الملحق 02)، حيث انحصرت مستوى الإفصاح ما بين المتوسط والمنخفض، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن أغلب الشركات لم تفصح عن المعلومات الاختيارية لكونها معلومات غير إلزامية من طرف القانون أو النظام المحاسبي المالي، والشركات لم ترى وجود ضرورة للتوسع في الإفصاح المحاسبي ضمن البيئة الاقتصادية الجزائرية، بالإضافة إلى ميلها إلى التحفظ المحاسبي، كما تم التوصل إلى وجود نقص في المعلومات الإلزامية على الرغم من وجود العديد من النصوص القانونية التي تنص على الشركات الإفصاح عنها ضمن قوائمها المالية أو تقاريرها السنوية، وهذا يرجع إلى أن الدولة الجزائرية لا تعاقب الشركات عن هذا النقص. وقد سجلت شركة SONATRACH أعلى نسبة إفصاح بلغت 71.38% وهي تعتبر أكبر شركة في عينة الدراسة، لتليها ثلاث شركات مدرجة في البورصة بمستوى إفصاح متوسط، ويمكن إرجاع ذلك للشروط التي تفرضها البورصة الجزائرية من أجل إدراجها ضمن السوق المالي، أما أقل نسبة إفصاح توصلت إليها الدراسة وفق هذا المؤشر هي 30.43% لشركة EURL DJEN-DJEN IND CONST وهي نسبة منخفضة.

ثانيا: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما يلي:

الجدول 3: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	نوع المتغير	رمز المتغير	المتغيرات
0.108153	0.474379	0.304348	0.804348	تابع	DIND	مستوى الإفصاح المحاسبي
1.260860	9.557978	7.932453	13.08117	مستقل	SIZE	حجم الشركة
0.732806	0.428571	0.000000	2.000000	مستقل	ID	نوع النشاط
13.74491	26.42857	10.00000	52.00000	مستقل	AGE	عمر الشركة
0.503003	0.428571	0.000000	1.000000	مستقل	PRO	طبيعة الملكية
0.454467	0.285714	0.000000	1.000000	مستقل	COT	الإدراج في البورصة من عدمه

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يتضح من خلال هذا الجدول أن مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة تراوح بين 0.3043 كحد أدنى و 0.8043 كحد أقصى، وهذا يدل على وجود تفاوت بين عينة الدراسة فيما يخص مستوى الإفصاح المحاسبي والذي يمكن إرجاعه إلى مجموعة من المحددات، وبلغ متوسط الإفصاح 0.4743، بانحراف معياري قدره 0.1081. كما أظهرت النتائج أن حجم شركات العينة مقاسا باللوغاريتم الطبيعي تراوح ما بين 7.932453 كحد أدنى و 13.08117 كحد أقصى، وهذا يدل على اختلاف عينة الدراسة ما بين شركات صغيرة، متوسطة، وكبيرة الحجم، بمتوسط 9.557978، وانحراف معياري قدره 1.260860. أما بالنسبة لنوع النشاط نجد 10 شركات صناعية وشركتين خدماتية وشركتين فلاحية، بانحراف معياري قدره 73.28%. أما فيما يخص عمر الشركات بلغ أصغر عمر 10 سنوات، وأكبر عمر 52 سنة بمتوسط 26.42857 سنة، وانحراف معياري قدره 13.74491 سنة. أما فيما يخص طبيعة الملكية فنجد 7 شركات عمومية و 7 شركات خاصة بمتوسط 42.85%، وانحراف معياري 50.30%. وبالنسبة لمتغير الإدراج في البورصة من عدمه يوجد 4 شركات مدرجة في البورصة، و 10 شركات غير مدرجة، بانحراف معياري قدره 45.44%.

ثالثا: مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

تشير ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد إلى الحالة التي يكون فيها متغيران أو أكثر مرتبطين بقوة مع بعضهما، مما يصعب معرفة تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع (السيفو و مشعل، 2003)، وعليه تم إعداد مصفوفة الارتباط للتأكد من عدم وجود هذه المشكلة بين متغيرات الدراسة.

الجدول 4: مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

Correlation Probability	DIND	SIZE	ID	AGE	PRO	COT
DIND	1.000000					
SIZE	0.891229 0.0000	1.000000				
ID	-0.163821 0.1365	-0.044811 0.6857	1.000000			
AGE	0.655860 0.0000	0.549948 0.0000	-0.391658 0.0002	1.000000		
PRO	-0.454975 0.0000	-0.426743 0.0001	-4.72E-17 1.0000	-0.784191 0.0000	1.000000	
COT	0.401178 0.0002	0.391213 0.0002	0.062017 0.5752	-0.008266 0.9405	1.17E-17 1.0000	1.000000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يلاحظ من هذا الجدول وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين مستوى الإفصاح المحاسبي وكل من (حجم الشركة، عمر الشركة، الإدراج في البورصة من عدمه)، في حين يرتبط مستوى الإفصاح المحاسبي بعلاقة سالبة وذات دلالة معنوية مع طبيعة الملكية، وعلاقة سالبة غير معنوية مع نوع النشاط. أما فيما يخص ارتباط المتغيرات المستقلة فنلاحظ عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي، حيث أن كل معاملات الارتباط أقل من 0.8.

رابعاً: اختبارات المفاضلة بين نماذج الدراسة

بعد تقدير النماذج الساكنة الثلاث المتمثلة في (نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات العشوائية)، نقوم باستخدام أساليب الاختبار للمفاضلة بين هذه النماذج بغرض تحديد النموذج الملائم للدراسة.

1. اختبار مضاعف لاغرانج LM

يتم تطبيق مضاعف Lagrange المقترح من طرف Breusch and Pagan (1980) للمفاضلة بين نموذج

الانحدار التجميعي PRM، ونموذج التأثيرات العشوائية REM ويقوم على أساس فرضيتين هما:

H_0 : نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم $P > 0.05$

H_1 : نموذج الآثار العشوائية هو الملائم $P < 0.05$

الجدول 5: نتائج اختبار Breusch-Pagan test statistic

اختبار Breusch-Pagan test statistic	القيمة الاحتمالية p-value	قيمة الاختبار Breusch-Pagan
statistic	2.52327e-021	89.8857

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Gretl

أشارت النتائج المتحصل عليها في الجدول (5) (الملحق 3) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مضاعف Lagrange تساوي (2.52327 e-021) أقل من 0.05، أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، ويمكن القول أن نموذج التأثيرات العشوائية أفضل من نموذج الانحدار التجميعي.

2. اختبار Hausman

يستخدم اختبار Hausman test statistic للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة FEM ونموذج التأثيرات العشوائية REM أيهما أكثر ملائمة لتقدير النموذج عند مستوى المعنوية المعيارية 0.05، ومن أجل تحديد ذلك يتم صياغة الفرضيتين التاليتين: (Greene, 2002)

H_0 : نموذج الآثار العشوائية هو الملائم $H_0 > 0.05$

H_1 : نموذج الآثار الثابتة هو الملائم $H_1 < 0.05$

الجدول 6: نتائج اختبار Hausman test statistic

اختبار Hausman test statistic	القيمة الاحتمالية p-value	قيمة اختبار X^2
	0.2300	1.440579

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

من خلال الجدول (6) وبعد إجراء اختبار Hausman (الملحق 4) يظهر لنا أن القيمة الاحتمالية (p-value=0.2300) أكبر من 0.05، وبالتالي يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، أي يمكن القول أن نموذج التأثيرات العشوائية أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة.

بعد استخدام أساليب الاختبار للمفاضلة بين النماذج الثلاث تم التوصل إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم للدراسة، وعليه يمكن عرض نتائج نموذج التأثيرات العشوائية كما يشير (الملحق 5) في الجدول الموالي:

الجدول 7: نتائج نموذج الانحدار المتعدد باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية

المتغير التابع: مستوى الإفصاح المحاسبي	
الفترة: 2015 - 2020 عدد مشاهدات عينة الدراسة: 84 مشاهدة	
نموذج التأثيرات العشوائية	
(constante)القاطع	-0.147329 (0.1946)
SIZE	0.050531 ***(0.0001)
ID	0.007006 (0.7529)
AGE	0.003929 *(0.0606)
PRO	0.040415 (0.3914)
COT	0.040907 (0.1744)
R-squared	0.459550
Adjusted R-squared	0.424906

0.023846	S.E
1.365578	D.W
13.26484	F.statistic
0.00000	Prob(F.statistic)
*** معنوي عند 5% ، *** معنوي عند 1% ، * معنوي عند 10%	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

خامسا: اختبار صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية

ويكون من خلال ما يلي:

1. اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة

و يكون انطلاقا من الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \beta_1 = 0 \text{ (فرضية العدم)}$$

$$H_1: \beta_1 \neq 0 \text{ (الفرضية البديلة)}$$

من أجل معرفة ما إذا كان هناك أثر للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع يجب اختبار المعنوية الإحصائية لمعاملات متغيرات الدراسة، حيث نلاحظ من النموذج المقدر الذي يوضحه الجدول رقم (7) أن معامل المتغير (SIZE= 0.0001) أقل من 0.05، أي أنه معنوي عند مستوى المعنوية 0.01 و 0.05 فهو يختلف معنويا عن الصفر، كما أن معامل المتغير (AGE= 0.0606) أكبر من 0.05، وهذا يدل على أنه معنوي عند مستوى المعنوية 0.1، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في حجم الشركة، وعمر الشركة لها أثر على المتغير التابع المتمثل في مستوى الإفصاح المحاسبي، كما أن معامل المتغير (ID= 0.7529) و (PRO= 0.3914) (COT= 0.1744) أكبر من 0.05، أي أن هذه المتغيرات ليست معنوية عند مستوى المعنوية 0.05، وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، وبعبارة أخرى يمكن القول أن كل من المتغيرات المستقلة المتمثلة في نوع النشاط، طبيعة الملكية، والإدراج في البورصة من عدمه ليس لها أثر على مستوى الإفصاح المحاسبي.

2. اختبار المعنوية الكلية للنموذج

ويكون ذلك من خلال اختبار F اعتمادا على الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = 0 \text{ (فرضية العدم)}$$

$$H_1: \beta_i \neq 0 \text{ (الفرضية البديلة)}$$

ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (7) نجد أن (F= 13.26484) وذلك باحتمال قدره (Prob= 0.000000) وهو أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، ومن خلال هذا يمكن القول أنه توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مما يدل على المعنوية الكلية للنموذج.

3. القدرة التفسيرية للنموذج

تشير قيمة (R-Squared) إلى القدرة التفسيرية للنموذج، نجد ($R^2 = 0.459550$) وهذا يدل على أن 45.95% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع المتمثل في مستوى الإفصاح المحاسبي يمكن تفسيرها من قبل المتغيرات المستقلة المتمثلة في (حجم الشركة، نوع النشاط، عمر الشركة، طبيعة الملكية، الإدراج في البورصة من عدمه)، أما النسبة المتبقية 54.05% مفسرة من طرف متغيرات أخرى لم يتم حصرها ضمن نموذج الدراسة.

سادسا: اختبار صلاحية النموذج من الناحية القياسية

بعد التأكد من جودة وصلاحية النموذج من الناحية الإحصائية نقوم باختباره من الناحية القياسية من خلال ما يلي:

1. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

توجد العديد من الاختبارات للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء وسيتم الاعتماد في دراستنا على اختبار Wooldridge test كما يشير (الملحق 6)، ويقوم هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين:
 H_0 : انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء.
 H_1 : وجود الارتباط الذاتي للأخطاء.

الجدول 8: نتائج اختبار Wooldridge test

Test staistic	القيمة الاحتمالية p-value	اختبار Wooldridge test
231.797	1.14884e-009	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Gretl

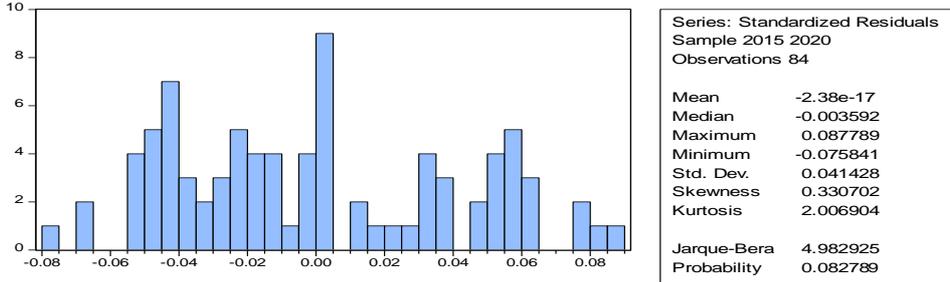
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية ($p\text{-value} = 1.14884e-009$) أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

2. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

لاختبار طبيعة توزيع البواقي فيما إذا كانت تتبع توزيعا طبيعيا أم لا نجري اختبار (Jarque – Bera) كما

يلي:

الشكل 1: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يتضح من خلال الشكل (1) أن أخطاء النموذج تتبع توزيعاً طبيعياً حيث أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.0827 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، ومنه نقبل فرضية العدم القائلة أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ونرفض الفرضية البديلة.

بعد اختبار صلاحية النموذج من الناحية القياسية تم التوصل إلى أنه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء فسوف نحاول حل هذه المشكلة وتصحيح الأخطاء الموجودة (الملحق 7) ليصبح نموذج التأثيرات العشوائية المصحح على النحو التالي:

الجدول 9: نموذج التأثيرات العشوائية المصحح

المتغير التابع: مستوى الإفصاح المحاسبي	
لفترة: 2015 - 2020 عدد مشاهدات عينة الدراسة: 84 مشاهدة	
-0.147329 (0.0842)	(constante)القاطع
0.050531 ***(0.0000)	SIZE
0.007006 (0.7678)	ID
0.003929 **(0.0223)	AGE
0.040415 (0.3450)	PRO
0.040907 *(0.0849)	COT

0.459550	R-squared
0.424906	Adjusted R-squared
0.023846	S.E
1.365578	D.W
13.26484	F.statistic
0.000000	Prob (F.statistic)
معنوي عند 5% ، *معنوي عند 1% . *معنوي عند 10%	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

سابعاً: نتائج اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

على ضوء ما أظهرته نتائج الدراسة القياسية في الجدول (9) توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن

تحليلها ومناقشتها على النحو التالي:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه معنوية معامل المتغير (SIZE= 0.0000)، أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح المحاسبي عند مستوى المعنوية 0.01، حيث أن زيادة حجم الشركة بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي بمقدار 0.05 وحدة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، ويمكن القول أن هذه النتيجة منطقية على اعتبار أن الشركات كبيرة الحجم تكون أكثر عرضة للاهتمام من قبل الأطراف ذات العلاقة، كما يفترض أن الشركات كبيرة الحجم لها قدرة مالية أكبر من الشركات الصغيرة مما يمكنها من استيعاب التكاليف الإضافية للإفصاح أكثر، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Inchausti, 1997) (Shehata, Dahawy, & Ismail, 2014)، (MODUGU & EBOIGBE, 2017). كما أننا نلاحظ أيضاً عدم معنوية معامل المتغير (ID= 07678) والذي يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين طبيعة النشاط ومستوى الإفصاح المحاسبي، وهذا ما يجعلنا نثبت عدم صحة الفرضية الثانية، فنشاط الشركة سواء كان صناعي أو فلاحى أو خدماتي لا يؤثر في كمية المعلومات المفصح عنها، وهذا يرجع لكون الشركات الجزائرية لا تجد أي ضرورة في إبراز دورها في المحافظة على البيئة في حالة نشاطها الصناعي مثلاً إلا ما نص عليه القانون، فالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة لن يكسبها أي قيمة مضافة، فتتجنب الشركات بذلك تحمل تكاليف إضافية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Inchausti, 1997) (Alsaed, 2006). كما بينت نتائج الدراسة معنوية معامل المتغير (AGE= 0.0223) والذي يعبر على وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين عمر الشركة ومستوى الإفصاح المحاسبي عند مستوى المعنوية 0.05، فزيادة عمر الشركة بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الإفصاح المحاسبي بمقدار 0.0039 وحدة، وعليه يمكن القول أن الفرضية الثالثة صحيحة، فعمر الشركة يزيد من خبرتها في إدارة أعمالها وسهولة جمع البيانات وتحليلها، بالإضافة إلى إدراكها لأهمية توفير المعلومات لمختلف الأطراف ذات المصلحة. مما جعل الشركات ذات الخبرة الطويلة أكثر إفصاحاً من الشركات الحديثة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (Owusu-Ansah, 1998)، (Pinheiro, Carraro, Batistella, & Chagas, 2020).

نلاحظ أيضا عدم معنوية معامل المتغير ($PRO=0.3450$)، والذي يؤكد عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين طبيعة الملكية ومستوى الإفصاح المحاسبي، ومنه نرفض الفرضية الرابعة، فملكية الشركة سواء كانت عمومية أو خاصة لا تؤثر في حجم المعلومات المفصح عنها. فكلتاهما تنشطان في نفس البيئة الاقتصادية الغير مشجعة على الإفصاح سواء بالنسبة لمعدي القوائم المالية أو بالنسبة لمستخدميها، وأخيرا نلاحظ معنوية معامل المتغير ($COT=0.0849$) وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الإدراج في البورصة من عدمه ومستوى الإفصاح المحاسبي، ويمكن إرجاع ذلك للشروط التي تفرضها البورصة الجزائرية على الشركات من أجل الدخول إلى السوق المالي، ما جعل الشركات المدرجة تفصح أكثر من الشركات الغير مدرجة، أي أن الفرضية الخامسة صحيحة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (AL-ZAROUNI, 2008).

IV- الخلاصة

كان الهدف من هذه الورقة البحثية هو قياس مستوى الإفصاح المحاسبي لمجموعة من الشركات الجزائرية اعتمادا على مؤشر يضم معلومات إلزامية واختيارية، بالإضافة إلى محاولة اكتشاف العوامل التي تؤثر عليه، وقد أشارت النتائج عموما إلى انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة حيث بلغ المتوسط الكلي للإفصاح 0.4743، وهذا يدل على عدم اهتمام الشركات الجزائرية بالتوسع في عرض المعلومة، ويمكن إرجاع ذلك إلى ثقافة بيئة الأعمال التي تنشط فيها الشركة، بدءا من طبيعة اقتصاد البلد، إلى ملكية الشركة التي تتكون من شركات تابعة للدولة لا ترى ضرورة للتوسع في الإفصاح المحاسبي من أجل اتخاذ مختلف قراراتها، وشركات خاصة أغلبها ذات ملكية عائلية لا تسعى لجلب مستثمرين، ما جعلها تكتفي بالإفصاح بالحد الذي يلزمه القانون بل وأقل من ذلك.

كما أشارت النتائج إلى وجود تباين في مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة والذي انحصر ما بين المتوسط في بعض الشركات والضعيف في شركات أخرى، ويمكن إرجاع ذلك لمجموعة من المحددات المؤثرة عليه، وفي دراستنا تم التركيز على المحددات المتعلقة بخصائص الشركة، حيث وجد أن الإفصاح المحاسبي يستجيب بشكل إيجابي لمجموعة من هذه الخصائص، فقد تم التوصل إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين كل من المتغيرات المستقلة (حجم الشركة، عمر الشركة، الإدراج في البورصة من عدمه)، ومستوى الإفصاح المحاسبي. بينما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغيرين المستقلين (نوع النشاط، طبيعة الملكية) ومستوى الإفصاح المحاسبي.

ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة نوصي بما يلي:

- محاولة خلق بيئة اقتصادية تحفز على الإفصاح المحاسبي، فهي تعتبر السبب الرئيسي لضعفه داخل البيئة الاقتصادية الجزائرية؛
- إصدار أنظمة وقوانين تتضمن إجراءات ردية في حالة عدم الالتزام الكلي لعناصر الإفصاح الإلزامي التي جاء بها النظام المحاسبي المالي SCF؛

- فرض قوانين أخرى تجبر الشركات على الإفصاح عن معلومات أكثر على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري، وعدم الاكتفاء بقائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج؛
- ضرورة تشجيع الشركات على الإفصاح الاختياري، من خلال منح تحفيزات للقيام بذلك؛
- تفعيل الدور الرقابي على الشركات من خلال متابعة ومراقبة مدى التزام الشركات بقواعد الإفصاح المحاسبي التي نص عليها النظام المحاسبي المالي SCF؛
- إلزام كل شركة بإنشاء موقع الكتروني خاص بها لتسهيل الوصول إلى المعلومة من قبل الجمهور؛
- القيام بمزيد من الأبحاث حول محددات أخرى من شأنها أن تؤثر في مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات الجزائرية؛
- محاولة دراسة أثر خصائص الشركة على مستوى الإفصاح الاختياري فقط.

الإحالات والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- ابراهيم عبد الرحيم أسماء. أثر ثنائية العلاقة بين مستويات الإفصاح وفقا للتقارير المتكاملة والأداء المالي للشركات المساهمة المسجلة في البورصة المصرية - دراسة اختبارية -. *مجلة الفكر المحاسبي*، 24 (3)، (2020)، 9.
- أحمد لطفي أمين السيد. *نظرية المحاسبة - منظور التوافق الدولي* -. الدار الجامعية، الاسكندرية. (2005). 490-489.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 22، 16 صفر 1426 هـ، 27 مارس 2005.
- السيفو وليد اسماعيل، و مشعل أحمد محمد. *الإقتصاد القياسي التحليلي - بين النظرية والتطبيق* -. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. (2003). 263.
- بالحاج سمير البهلول ميلود. العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية -، أطروحة دكتوراه. قسم المحاسبة، كلية العلوم المالية والمصرفية: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن. (2006). 36-30.
- زيود لطيف، العثمان محمد، و علي عيسى ريم. مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، 33 (3)، (2011). 32.
- سبيل المطيري غزاي. العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الإنترنت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية. قسم المحاسبة، كلية الأعمال: جامعة الشرق الأوسط، الكويت. (2012). 14-13.
- شرشافة إلياس. العوامل المؤثرة على الإفصاح البيئي للمؤسسات الاقتصادية - دراسة لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -. *مجلة دراسات اقتصادية*، 13 (2)، (2019). 217.
- صالح تامر محمود محمد. أثر المحددات التنظيمية والسوقية على الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة مع دراسة ميدانية على الشركات المصرية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، 54 (2)، (2017). 8.
- عادل ابراهيم بشاى مارينا، محمود يوسف محمد، و شحاتة وليد. دراسة أثر التكاليف السياسية على العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وإدارة الأرباح. *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، 31 (3)، (2021). 141.

- قسوم حنان. قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الغفقتصادية - دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف - مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة باجي مختار، عنابة، 25 (3)، (2019)، 432-433.
- ماهر محمدى مسعود سناء. محددات الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة وأثره على تكلفة رأس المال - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية - مجلة البحوث المحاسبية، 7 (1)، (2020)، 596.
- مربع سعد الهباش، و عوض السيد إبراهيم. محددات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات السعودية المدرجة: دراسة تطبيقية. مجلة الإدارة العامة، 55 (4)، (2015)، 810.

المراجع باللغة الانجليزية:

- Alsaeed, K. The association between firm-specific characteristics and disclosure - The case of Saudi Arabia -. *Managerial Auditing Journal* , 21 (5). (2006).
- AL-ZAROUNI, A. Corporate Financial Disclosure in Emerging Markets: The Case of The UAE. Griffith Business School Department of Accounting, Finance & Economics: Griffith University, Australia. (2008). 82-92.
- Awadallah, H. K. The extent of of voluntary corporate disclosure in the Egyptian stock exchange: its determinants and consequences. *Journal of Accounting in Emerging Economies* , 7 (2), (2017). 7.
- Birjandi, H., hakemi, b., & molla sadeghi, m. m. The study effect agency theory and signaling theory on the level of voluntary disclosure of listed companies in Tehran Stock Exchange. *Research Journal of Finance and Accounting* , 6 (1), (2015). 178.
- Elshabasy, Y. The impact of corporate characteristics on environmental information disclosure: an empirical study on the listed firms in Egypt. *Journal of Business and Retail Management Research* , 12 (2), (2018). 233.
- Greene, W. H. *ECONOMETRIC ANALYSIS*. Upper Saddle River, New Jersey. (2002). 80-83.
- Guthrie, J., Petty, R., Yongvanich, K., & Ricceri, F. Using content analysis as a research method to inquire into intellectual capital reporting. *Journal of Intellectual Capital* , 5 (2), (2004). 285.
- Inchausti, B. G. The influence of company characteristics and accounting regulation on information disclosed by Spanish firms. *European Accounting Review* , 6 (1), (1997). 47-48.
- Kenned, P. M. Corporate Disclosure: A Synthesis of Literature. *International Journal of Accounting and Financial Reporting* , 8 (2), (2018). 19-21.
- MODUGU, K. P., & EBOIGBE, S. U. Corporate Attributes and Corporate Disclosure Level of Listed Companies in Nigeria: A Post-IFRS Adoption Study. *Journal of Finance and Accounting* , 5 (2), (2017). 47.
- Moonitz, M. *The Basic Postulates of Accounting: Accounting Research Study*. AICPA, New York. (1961).48-49.

- Omran, M. A., & El-Galfy, A. M. Theoretical perspectives on corporate disclosure: a critical evaluation and literature survey. *Asian Review of Accounting* , 22 (3), (2014). 265.
- Owusu-Ansah, S. The adequacy of corporate mandatory disclosure practices on emerging markets: A case study of the zimbabwe stock exchange, phd thesis. School of Accounting & Finance: Middlesex University London, England. (1998). 154.
- Pinheiro, A. B., Carraro, W. W., Batistella, A. J., & Chagas, A. C. Relations between institutional environment and level of social disclosure in the banking sector: evidence from Latin America. *Management and Administrative Professional Review* , 11 (3), (2020). 166.
- Saeedi, A., Daghani, R., & Hajian, N. Firm-Specific Characteristics And The Disclosure Level: Evidence From The Tehran Stock Exchange. *The Journal of Applied Business Research* , (2020). 34 (4).
- Shehata, N. F., Dahawy, K., & Ismail, T. THE RELATIONSHIP BETWEEN FIRM CHARACTERISTICS AND MANDATORY DISCLOSURE LEVEL: WHEN EGYPTIAN ACCOUNTING STANDARDS WERE FIRST ADOPTED. *Mustang Journal of Accounting and Finance* , 5 (4), (2014). 92.
- Tasios, S., & Bekiaris, M. Mandatory disclosures and firm characteristics: evidence from the Athens Stock Exchange. *International Journal of Managerial and Financial Accounting* , 6 (4), (2014). 311.
- Think, T. Q. The impact of firm characteristics on the voluntary disclosure – evidence on the top 50 listed firms of Forbes Vietnam. *Investment Management and Financial Innovations* , (2021). 18 (1).
- watts, R. L., & Zimmerman, J. L. Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards. *THE ACCOUNTING REVIEW* , 53 (1), (1978). 115.

الملاحق:

الملحق 01: مؤشر لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي

III. الإفصاح عن السياسات، التقديرات، والأخطاء المحاسبية	
أسس القياس المستخدمة لعناصر الأصول	24
أسس القياس المستخدمة لعناصر الخصوم	25
طرق اهتلاك الأصول الثابتة	26
طرق تقييم المخزون	27
عنوان المعيار الذي أدى إلى تغير السياسة المحاسبية (في حالة تغيرها إذا صدر معيار جديد)	28
كيفية تطبيق أثر التغير في السياسة المحاسبية (أثر	29

I. الإفصاح عن المعلومات العامة	
اسم ومقر الشركة	1
الشكل القانوني للشركة	2
النشاط الرئيسي للشركة	3
أهداف الشركة	4
الاستراتيجيات الموضوعة لتحقيق أهداف الشركة	5
فروع الشركة وأماكن تواجدها	6

أثر بعض خصائص الشركة على مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية - دراسة تطبيقية - (ص ص: 740-763)

رجعي أو مستقبلي)			
30	مبلغ التعديل إذا تغيرت السياسة المحاسبية	7	الفترة التي تغطيها البيانات المالية للشركة
31	الأعمار المقدرة للأصول	8	العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية
32	طبيعة التغير في التقدير المحاسبي سواء كان له تأثير في الفترة الحالية أو الفترات المستقبلية	9	الأسواق الرئيسة للشركة
33	حجم التغير في التقدير المحاسبي سواء كان له تأثير في الفترة الحالية أو الفترات المستقبلية	10	العملاء الرئيسين لشركة
34	الأخطاء المحاسبية وتصحيحها	11	عدد العمال في الشركة
IV. الإفصاح عن المخاطر، والتوقعات المستقبلية		II. الإفصاح عن المعلومات المالية	
35	المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة	12	الميزانية
36	خطط واستراتيجيات التعامل مع المخاطر	13	جدول النتائج
37	الأرباح المتوقعة للسنة القادمة	14	جدول تدفقات الخزينة
38	المبيعات المقدرة ومقارنتها مع المبيعات الفعلية	15	جدول تغيرات الأموال الخاصة
39	الخطط الاستثمارية للسنوات القادمة	16	الملاحق
40	خطط التمويل المستقبلية	17	تقديم قوائم مالية حسب ما هو متعارف به دوليا
V. الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية		18	تقديم معلومات بطريقة مقارنة لفترات سابقة بالقوائم المالية
41	حوافز ومنح للعاملين	19	التقارير المالية الخاصة بكل سداسي
42	برامج تدريب العمال وتكوينهم	20	التقارير المالية الخاصة بكل ثلاثي
43	أمن وسلامة العاملين ورعايتهم الصحية	21	تقرير محافظ الحسابات
44	الرقابة على تلوث الهواء ومنع التسربات الغازية، وتركيب أجهزة منع التلوث	22	الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية
45	غرامات مخالفة القوانين البيئية	23	أنشطة البحوث والتطوير

الملحق 02: ترتيب شركات العينة تنازليا حسب نسبة الإفصاح

نسبة الإفصاح المحاسبي							اسم الشركة
المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
%71.38	%65.22	%67.39	%80.43	%76.09	%69.57	%69.57	SONATRACH
%60.51	%60.87	%60.87	%63.04	%60.87	%60.87	%56.52	GRUPE SAIDAL
%60.14	%63.04	%65.22	%65.22	%56.52	%52.17	%58.70	BIOPHARM
%53.62	%54.35	%54.35	%52.17	%52.17	%52.17	%56.52	CHAI NE EL AURASSI
%50.72	%50	%50	%50	%52.17	%50	%52.17	AFRICAVER
%49.28	%47.83	%47.83	%50	%50	%50	%50	ACED UNITE IJEL
%45.29	%45.65	%45.65	%45.65	%45.65	%45.65	%43.48	EURL GOLDEN FIELD

%42.75	%41.30	%43.48	%43.48	%43.48	%43.48	%41.30	ALLIANCE SSURANCES
%40.94	%41.30	%41.30	%41.30	%41.30	%41.30	%39.13	EPE JJJEL LIEGE ETANCHEITE SPA
%40.58	%39.13	%39.13	%41.30	%41.30	%41.30	%41.30	SOMEMI SARL
%39.86	%41.30	%41.30	%39.13	%39.13	%39.13	%39.13	ERGR BABORS
%39.49	%39.13	%39.13	%39.13	%41.30	%41.30	%36.96	SNC AYACHI SAID ET ASSOCIEE
%39.13	%39.13	%39.13	%39.13	%39.13	%39.13	%39.13	SARL NSDIC
%30.43	%30.43	%30.43	%30.43	%30.43	%30.43	%30.43	EURL DJEN-DJEN IND CONST

الملحق 03: نتائج اختبار Breusch-Pagan test statistic

الملحق 04: نتائج اختبار Hausman test statistic

Test de Breusch-Pagan -

Hypothèse nulle: Variance nulle de l'erreur individuelle
 Statistique du test asymptotique: $\text{Khi-deux}(1) = 89,8857$
 avec $p. critique = 2,52327e-21$

Correlated Random Effects - Hausman Test
 Equation: Untitled
 Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1.440579	1	0.2300

الملحق 05: نتائج نموذج الانحدار المتعدد باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: DIND
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 08/13/22 Time: 00:03
Sample: 2015 2020
Periods included: 6
Cross-sections included: 14
Total panel (balanced) observations: 84
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SIZE	0.050531	0.012148	4.159560	0.0001
ID	0.007006	0.022174	0.315957	0.7529
PRO	0.040415	0.046890	0.861920	0.3914
AGE	0.003929	0.002063	1.904247	0.0606
COT	0.040907	0.029843	1.370762	0.1744
C	-0.147329	0.112616	-1.308246	0.1946

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		0.044339	0.7766
Idiosyncratic random		0.023779	0.2234

Weighted Statistics			
R-squared	0.459550	Mean dependent var	0.101457
Adjusted R-squared	0.424906	S.D. dependent var	0.031444
S.E. of regression	0.023846	Sum squared resid	0.044352
F-statistic	13.26484	Durbin-Watson stat	1.365578
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق 06: نتائج اختبار Wooldridge test

Test de Wooldridge d'autocorrélation des données de panel -
Hypothèse nulle: Pas d'autocorrélation de premier ordre ($\rho = -0.5$)
Statistique de test: $F(1, 13) = 231,797$
avec p. critique = $P(F(1, 13) > 231,797) = 1,14884e-09$

الملحق 07: النموذج المصحح

Dependent Variable: DIND
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 08/13/22 Time: 00:05
Sample: 2015 2020
Periods included: 6
Cross-sections included: 14
Total panel (balanced) observations: 84
Swamy and Arora estimator of component variances
White period standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SIZE	0.050531	0.009073	5.569384	0.0000
ID	0.007006	0.023649	0.296252	0.7678
PRO	0.040415	0.042542	0.950019	0.3450
AGE	0.003929	0.001685	2.332277	0.0223
COT	0.040907	0.023444	1.744926	0.0849
C	-0.147329	0.084242	-1.748874	0.0842

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		0.044339	0.7766
Idiosyncratic random		0.023779	0.2234

Weighted Statistics			
R-squared	0.459550	Mean dependent var	0.101457
Adjusted R-squared	0.424906	S.D. dependent var	0.031444
S.E. of regression	0.023846	Sum squared resid	0.044352
F-statistic	13.26484	Durbin-Watson stat	1.365578
Prob(F-statistic)	0.000000		